

S

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن



s/22002
13 December 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لرومانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أقدم لكم إعلاناً أصدرته حكومة رومانيا عن تطور الحالة في منطقة الخليج .

وسأكون في غاية الامتنان لو قمتم بتعميم هذه الرسالة والإعلان المرفق بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت" في جدول الأعمال .

(توقيع) أوريل - دراغوس مونتيانو
السفير
الممثل الدائم لرومانيا

مرفق

إعلان صادر عن حكومة رومانيا بشأن

تطور الحالة في منطقة الخليج

منذ اللحظة الأولى لازمة الخليج ، في أوائل شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أعربت حكومة رومانيا عن قلقها البالغ إزاء استعمال القوة ضد الكويت - وهي دولة مستقلة ذات سيادة - وطلبت بحزم وقف الأعمال العدائية العسكرية والانسحاب الفوري للقوات العسكرية العراقية إلى ما وراء الحدود الوطنية وتسوية النزاع القائم عن طريق المفاوضات ، استنادا إلى الإجراءات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

وانضمت حكومة رومانيا دون أي تحفظ للجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتسوية أزمة الخليج ، لاسيما في إطار مجلس الأمن حين كانت رئاسة تلك الهيئة مسندة إلى ممثل رومانيا (في شهر آب/أغسطس) وفي الفترة اللاحقة على السواء . واشتركت رومانيا مباشرة في إعداد القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن حتى هذا التاريخ بشأن هذه الأزمة الخطيرة والتفاوض على تلك القرارات التي تطلب بصورة رئيسية احترام استقلال الكويت وسيادتها ووحدة أراضيها . وفي نفس الوقت ، نفذت حكومة رومانيا بدقة تدابير الحظر الذي قررها مجلس الأمن ضد العراق ، على الرغم مما لهذه التدابير من نتائج سلبية خطيرة على اقتصاد رومانيا ، التي تمر بفترة انتقالية عسيرة .

إن رومانيا ، اذ تحدوها الرغبة في الاستفادة الكاملة من الامكانية والموارد التي يتيحها مجلس الأمن ، باعتباره الهيئة الرئيسية في المنظمة العالمية القادرة على العمل من أجل تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية ، كانت إحدى الدول التي شاركت في تقديم قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وصوّتت تأييدا له . وهذا القرار يتيح فترة تراث اظهارا للنية الحسنة لغاية ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، وقبل كل شيء انسحاب العراق من الكويت واستعادة الكويت لاستقلالها وسيادتها .

وترى رومانيا أن القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) حريّ أن يوفر زخما قويا للجهود الموجهة نحو ايجاد تسوية للأزمة . وينبغي استخدام مهلة ال ٤٥ يوما لاستكشاف جميع فرص السلم الممكنة في الخليج . وتأكيذا لأهمية تمويتها المؤيد ، اقترحت رومانيا في الوقت

نفسه أن يكشف مجلس الأمن والأمين العام وجميع الدول اجراءاتهم وصولا إلى حل من هذا القبيل وإعطاء السلم فرصة للاستتباب في المنطقة .

وفي هذا السياق ، ترحب الحكومة الرومانية مع الارتياح بالمبادرة التي تقدمت بها إدارة الولايات المتحدة الأمريكية ببدء حوار مباشر مع العراق وتعرب عن أملها الصادق في أن يفضي هذا الحوار إلى تسوية سياسية بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن . كما ترحب الحكومة الرومانية بالإجراءات الدبلوماسية التي توخاها مجلس وزراء خارجية الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ووزير خارجية فرنسا وبعض البلدان العربية (مصر وسورية والمملكة العربية السعودية) فضلا عن مواصلة المبادرات الدبلوماسية التي يقوم بها الاتحاد السوفياتي بهدف تحقيق تسوية سلمية للأزمة .

وفي الوقت نفسه ، أحاطت حكومة رومانيا علما مع الاهتمام بقرار القيادة العراقية الافراج عن جميع الرعايا الاجانب المحتجزين كرهائن . ويتمشى هذا القرار وأحكام قرار مجلس الأمن ٦٧٤ (١٩٩٠) . وتعرب حكومة رومانيا عن أملها في أن يكون هذا القرار خطوة أولى تتخذها القيادة في بغداد على الطريق المؤدية الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن .

إن حكومة رومانيا تتصرف انطلاقا من روح قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠) . وهي ، إذ تضع في اعتبارها أن رومانيا تقع قرب منطقة الصراع ويمكن أن تتأثر بالغ الأثر ، لاسيما على الصعيد الاقتصادي ، بعواقب إجراء عسكري مدمر ، وعلى ضوء مسؤولياتها التي تترتبها عليها عضويتها في مجلس الأمن ، مصممة على المساهمة ، بدورها ، في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي بهدف ضمان تسوية سلمية في الخليج وتنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن .

وترى الحكومة الرومانية أن تسوية أزمة الخليج عن طريق المفاوضات يمكن أن تمهد السبيل أمام تسوية سياسية عادلة للمشاكل التي تواجهها منطقة الشرق الاوسط بكاملها منذ عقود ، ويمكن أن تسهم في اتجاهات الانفراج والحوار في العلاقات الدولية .
